الاصـــــلاح التشريعـــــي ودوره في العـــــدالة الاجتماعيـــــة

أ.م.د.بـــان حسين السنجري
قسم الشؤون الادارية والمالية/الشؤون الادارية

ملخص

ان مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم الاساسية في فلسفة الحقوق، فالعدالة وليدة المجتمع وقواعدها ظهرت قبل ان تزهر فكرة القانون ومفهومه. وان العدالة الاجتماعية فرضت نفسها واصبحت تعبر عن حالة عامة، وشهدت حالة من المد والجزر خلال المسيرة السياسية والاجتماعية.

ومن المعروف ان سيادة القانون هي الاساس في تطبيق العدالة، والقانون يصدر عن السلطة التشريعية الذي يتجلى بمجموعة من القواعد القانونية التي تفرض بغية تحقيق واقامة العدل بين الناس، ويجب ان لا يكون الاصلاح القانوني مجرد موضوع للحوار وانما يجب ان يشمل كل الاطراف ذات المصلحة واجراء حوار عام، على ان ينال المجتمع المدني والاعلام صوتا اكبر في مناقشة حماية الحقوق ونوع طبيعة التشريعات المطلوبة اي تكون عملية استشارية لتأمين حقوق الانسان في التشريعات. لذا فإن اصلاح النظام القانوني هو اول شروط النهضة التي بها الرقي الفكري والعمق الثقافي للانتقال بالفرد ومن ثم المجتمع والدولة من التخلف والانحطاط الى التقدم والرفاهية والازدهار.

Abstract

The concept of social justice is one of the basic concepts in the philosophy of rights. Justice is the result of society and its rules appeared before the idea and concept of law flourished. And that social justice imposed itself and became an expression of a general situation, and witnessed a state of ebbs and flows during the political and social process. It is well known that the rule of law is basis for the application of justice, and the low is issued by the legislative authority, which is manifested by a set of legal rules that are imposed in order to achieve and establish justice among people, and legal reform must not be just a tope for dialogue, but rather it must include stakeholders and conduct a dialogue it is general for civil society and the media to have a greater voice in discussing the protection of rights and the type of legislation required, i.e. a consultative process to secure human rights in legislation. Therefore, the reform of the legal system is the first condition for the renaissance, in which there is intellectual sophistication and culture depth to move the individual, and then the society and the state, from backwardness and decline to progress, prosperity and prosperity.

المقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد (ﷺ) سيد المرسلين والذي عندما اوحى برسالة الاسلام كان من بين مضامينها تطبيق العدالة ومحاربة الجور والظلم. وبقى هدفاً لان بلوغه يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وان الايمان بضرورة الاسس السليمة لاي عمل ومسعى او توجه للوصول الى نتائج سليمة يحتم على اي عمل قانوني الوقوف على هذه الاسس ببالغ الدقة والتركيز لبناء الانسان القانوني السليم كمنطلق لتحقيق ما نطمح اليه تماما كغاية العدالة من العدل.

وقياسا الى الحقوق الطبيعية للبشر فأن جوهر العدالة ثابت وغير متغير باعتبارها نظرية اخلاقية مجردة توفر الحماية للحق في الحياة والكرامة والحرية فهي شعور كامن في النفس يوحي به الضمير النقي ويكشف عنه العقل السليم وتستلهم منها مجموعة من القواعد تعرف بأسم قواعد العدالة بما توحي به من حلول منصفة ومساواة واقعية تقوم على مراعاة دقائق ظروف الناس وحاجاتهم . ويعد الاصلاح التشريعي احد ابرز ادوات السعي ومكوناته نحو عملية الاصلاح بمفهومها الواسع والتي تشمل اعادة النظر بصورة معمقة وشمولية بمراحل العملية التشريعية ابتداءا من اعدادها واصدارها ونشرها ومن ثم تنفيذها .

وان النهوض باصلاح متكامل يأخذ بالاعتبار كافة المتطلبات للوصول الى هذه العملية يتطلب دراسة ومراجعة شمولية للتشريعات تؤدي الى ازالة اي تشوهات تشريعية وذلك كخطوة في الطريق نحو اصلاح تشريعي يحقق مزيدا من العدالة والانصاف تثبيتا لدولة قانون وحق . ولكي يكون التشريع فعالا فلا شك لا بد ان يكون عادلا ، وبرغم ارتباط فكرة العدالة في الشرائع القديمة باعتبارها هي رحمة الالهة مهداة للبشر اجمعين وقوة عظيمة سرمدية، وان فكرة العدالة التشريعية كمعيار لفاعلية التشريع ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الامن القانوني، ولاشك ان ثبات واستقرار العلاقات لا بد ان يبني على اساس العدالة والمساواة بين اطراف العلاقة لان العدالة في غايتها لا تنفصل عن القانون باعتباره اداة لتحقيقها .

وفي ضوء ما يشهده العالم من اضطرابات سياسية واجتماعية في بلدان مختلفة على اثر السياسات الاقتصادية وما ارتبط بها من اثار اجتماعية على البلدان النامية وانما امتدت ايضا الى البلدان المتقدمة اضحت العدالة الاجتماعية احدى اهم القضايا في اجندة المجتمع الدولي. ومطلب كل نظام سياسي وركن جوهري ينبغي للتشريع الاساسي ان يتضمنها.

ومن بين اهم وظائف القانون تحقيق العدالة الاجتماعية بما هي (نظام اقتصادي واجتماعي) يهدف الى ازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع ، ومن ابرز دلالات مفهوم العدالة الاجتماعية ثلاث قضايا رئيسة اولها قضية المساواة وعدم التمييز والتي تتفرع عنها مسألة تكافؤ الفرص وثانيها قضية الضمان الاجتماعي وثالثها قضية التوزيع العادل للموارد .وفلسفة ذلك هو محاولة ربط نسيج الشعب وتقليل الفجوات الطبقية بين مختلف شرائح المجتمع دون تمييز للوصول الى نموذج المدينة الفاضلة المطبقة للعدالة الاجتماعية .

تبعا لذلك وجدت من الضروري ان اقدم هذه الدراسة لتكون اسهامة بسيطة لتبيان نهج الاسلام ازاء العدالة وتمسكه بها لذل قسمت هذا البحث ضمن خطة علمية تحتوي على ثلاث مباحث بالاضافة الى المقدمة والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع: تضمن الاول الاطار المفاهيمي لمفهوم العدالة الاجتماعية تطرقنا فيه التعريف بماهية العدالة الاجتماعية ونشوءها واهميتها وفي الشريعة الاسلامية وعناصرها وطرق تعزيزها والمعوقات التي تعترضها اما المبحث الثاني فتناولنا فيه مفهوم الاصلاح التشريعي متضمنا تعريف الاصلاح التشريعي واصوله وضوابطه، اما المبحث الثالث فاستعرضنا فيه اثر الاصلاح التشريعي في العدالة الاجتماعية متضمنا اثر الصياغة التشريعية على الاصلاح القانوني والقاعدة القانونية للعدالة الاجتماعية واثار تخلفها .

واخيرا اؤكد ان هذه الدراسة هي محاولة بسيطة للكشف عن ابرز ادوات السعي ومكونات الاصلاح التشريعي نحو عملية العدالة بمفهومها الواسع ابتداءا من اعدادها واصدارها ونشرها ومن ثم تنفيذها ، وانها بالتأكيد لم تبلغ الكمال لان الكمال لله وحده والحمد لله رب العالمين.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي لمفهوم العدالة الاجتماعية

المطلب الاول: التعريف بالعدالة الاجتماعية ونشوءها واهميتها

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية في الشريعة الاسلامية.

المطلب الثالث: عناصر العدالة الاجتماعية وطرق تعزيزها والمعوقات التي تعترضها

المطلب الاول: التعريف بالعدالة الاجتماعية ونشوءها واهميتها

لطالما ان لكل انسان طموحاته المشروعة وغير المشروعة لذلك كان تنازع الانسان سمة الحياة في المجتمع ولتجاوز هذا التناقض وجد القانون ابتغاء تحقيق العدالة بين الانسان والانسان وان قواعد السلوك الاجتماعية التي يضعها يمكن ان تحل هذا التناقض محققة نوعا من الانسجام وتوافق الانسان مع الانسان، وقبل التطرق الى التعريفات المختلفة لمفهوم العدالة الاجتماعية (Social justice) سنلقي الضوء على مفهوم العدالة (Justice) (لغة واصطلاح) لانبثاق العدالة الاجتماعية منه،

العدالة في اللغة: ان مفهوم العدالة لغوياً من المفاهيم التي تحمل دلالات متعددة في اللغة العربية وعلى العكس من لغات الحضارة الغربية التي تعرف المفهوم في لفظ العدالة فقط، وتعرف اللغة العربية المفهوم في مجموعة من المترادفات التي تشير الى معنى العدالة في دلالات متعددة، . وان الاصل اللغوي للعدالة هو من الفعل (عدل) وهو ميزان الله في الارض (الابشيهي، شهاب الدين، المستطرف في كل فن مستظرف. الصلابي، علي محمد محمد، العدالة من المنظور الاسلامي،لبنان) .والعدل يعني (قوم) اي جعل الشيء مستقيماً، وفي اللغة العربية ترد بمعاني متعددة : فالعدل هو ما قام في النفوس وهو القصد في الامور وهو ضد الجور والظلم والعدل هو الحكم بالحق(الفيروز ابادي ، مجد الدين ابو طاهر محمد بن يعقوب(ت:817هـ)، القاموس المحيط، بيروت). ويقال عدل عليه في القضية فهو عادل، وبسط الوالي

عدله ومَعْدِلَتَه، وفلان من اهل المَعْدَلَة اي من اهل العدل ، ورجل عدل اي رضا ومقنع في الشهادة (الفيومي، ابو العباس احمد بن محمد ،المصباح المنيرفي غريب الشرح الكبير).

والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه، ورجل عدلُ وعادلُ: جائز الشهادة، والعدالة والعدولة والمَعْدَلَةُ والمَعْدِلةُ: كله العَدْلُ، وعدل الحكم: اقامه، وعدل الرجل: زكاه، والعَدْلُ الذي لم تظهر منه ريبة. وقال بعض العلماء "والعدالة صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يُخل بالمروءة (الجوهري،ابو نصر اسماعيل بن حماد (ت393هـ)،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ) ، لسان العرب) .

ومن التعاريف اللغوية يتبين ان معنى العدالة في اللغة الاستقامة والعدل هو المتوسط في الامور من غير افراط في طرفي النقصان والزيادة (الجرجاني،علي بن محمد،التعريفات) ومنه قوله تعالى {وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا} (القرأن الكريم).

العدالة في الاصطلاح: في البداية يجب ان نذكر انه لا يمكن ادراك معنى مفهوم العدالة اصطلاحا الا من خلال الاطار العام للمجتمع الانساني ولان كل مجتمع له اوضاعه السياسية والاقتصادية والثقافية الخاصة فأن العدالة تعتبر من المصطلحات التي لا يوجد اتفاق كغيرها من المصطلحات فمنهم من عرفها انها عبارة عن استقامة السيرة والدين ويرجع حاصلها الى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه (الغزالي،ابو حامد محمد بن محمد(ت505هـ)،المستصفى في علم الاصول،2007)، ومنهم من عرفها انها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة وتتحقق باجتناب الكبائر وعدم الاصرار على الصغائر (ابن الحاجب، جمال الدين ابو عمرو عثمان بن عمر (ت:646هـ)، مختصرمنتهى السؤل والامل في علمي الاصول والجدل) ، وعرفت ايضا انها استواء احواله

في دينه واعتدال اقواله وافعاله ومن لم تظهر منه ريبة (لمرداوي،علاء الدين ابو الحسن علي بن سليمان (ت:885هـ)،الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف).

وان بعض التصورات الاولى لجأت الى ربط العدالة بالقوانين السارية، وهذ ما يسمى بالعدالة القانونية اذ تعتبر القاعدة القانونية عادلة قانونياً ويمكن ان تتبع اعتماد مفهوم العدالة مزاوجة قانونية الى ما يعرف بشريعة حمورابي التي اتاحت تحقيق نظام قانوني اتسم بالثبات (ستون، ديفيد جون،مختصر تاريخ العدالة،2012).

وتعرف العدالة في الفلسفة بأنها احدى الفضائل الاربعة التي توصل اليها الفلاسفة القدماء وهي " العدل، التبصر، الجلد والشجاعة، وضبط السلوك الاجتماعي" واصل العدالة من العدل وتعني الانصاف واعطاء المرء ما له واخذ ما عليه كما تعني الجزاء والنظير والفداء (مصطفى،ابراهيم واخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 2011) . ويختلط العدل بالعدالة مما اقتضى التمييز بينهما ويعود التمييز بين هاتين الفكرتين الجوهريتين الى فلاسفة اليونان القدماء وخاصة ارسطو. وكـذلك يميز الفقه القانوني الحديث بين

العدل "العدل الشكلي القانوني" والعدالة "العدل الجوهري والانصاف" والذي يرى ان مضمون القوانين هو العدالة وان اساس العدالة هي المساواة (الميالي، احمد عدنان، العدالة الاجتماعية عند الامام علي(ع)) .

وان العدل يفيد معنى المساواة المرتبطة بالدور الاجتماعي للقانون حيث يفترض ان القانون يطبق بمساواة جميع الاشخاص والحالات التي يتناولها ولغرض معين بالذات وللهدف الذي يرمي اليه ويتحقق ذلك من خلال تطبيق قواعد قانونية عامة مجردة على الجميع دون تمييز وبعدالة . اما العدالة فتعني الشعور بالانصاف وهو شعور كامن في النفس يوحي به الضمير النقي ويكشف عنه العقل السليم وتستلهم مجموعة من القواعد والتي تعرف بإسم قواعد العدالة ومرجعها مثل عليا تهدف الى خير الانسانية بما توحي به من حلول منصفة ومساواة واقعية ولان قواعد العدالة فكرة نسبية فأن فقهاء القانون يميلون الى استخدام مصطلح العدالة الاجتماعية كفكرة واقعية يمكن صياغتها في النصوص القانونية بوضوح ، مع الاشارة ان العدالة هي الغاية الاولى للقاعدة القانونية وان الطمأنينة والرقي الاجتماعي لا يُمكن وجودهما الا اذا وجدت العدالة وسادت علاقات الناس فضلا على ان العدل كغاية سامية يسعى القانون لادراكها تلي في مرتبتها غاية الامن الاجتماعي وعند التعرض يميل الشرع الى تغليب الامن الاجتماعي والتضحية بغاية العدل (قطب،سيد،العدالة الاجتماعية في الاسلام،القاهرة).

يتبين مما سبق ان مفهوم العدالة هو مفهوم مرتبط بمفاهيم اخرى ومن هذه المفاهيم هي الانصاف والمساواة والى غير ذلك والهدف منها هو العمل على توفير الحياة الكريمة لكل مواطن لكي يصل الى السعادة والكمال.

وتعتبر العدالة الاجتماعية الغاية الاساسية التي يسعى القانون الى تحقيقها، وتمثل التعبير السياسي والقانوني لفكرة الخير العام، وهي مبدأ اساسي من مباديء التعايش السلمي الذي يتحقق في ظله الازدهار. اي ان العدالة الاجتماعية هي عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي يهدف الى تذليل وازالة الفوارق الاقتصادية

بين طبقات المجتمع الواحد حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة، كما اشار الفيلسوف الامريكي جون رولز الذي صاغ نظرية العدالة التوزيعية كفلسفة اخلاقية ونظرية سياسية حيث عرفها على انها "تمتع كل فرد في مجتمع ما بالمساواة في الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة"، فضلا عن ان الحرية تعتبر من المكونات الرئيسية للعدالة الاجتماعية ولا تتحقق في غيابها وهذا ينطوي ايضا على ان مفهوم العدالة الاجتماعية لا ينفصل عن فكرة حقوق الانسان (صالح، مظهر محمد،الطبقة الرثة والاستبداد الشرقي في العراق،بغداد).

وعلى الرغم من ان مفهوم العدالة الاجتماعية متواجد منذ القدم في الحضارات المختلفة، ولم يتطرق الاسلام الى هذا المفهوم فحسب وانما تناولها العرب قبل الاسلام بقرون عدة ومنذ فجر الحضارات في وادي الرافدين، (سليمان، عامر واخرون ، محاضرات في التاريخ القديم، 1978) حيث يعد انسان وادي الرافدين من اقدم مشرعي احكام العدالة اذ اصدروا اللوائح القانونية لاشاعة العدل، والتي تسبق ما هو معروف من شرائع وقوانين سائر الحضارات كالفرعونية والاغريقية

والرومانية، حيث ارتبطت العدالة عنده بالنظام مثلما ارتبطت قيم الخير كلها به، ولان الانسان العراقي ادرك علاقة الشمس بنشاطات الحياة المختلفة فقد عدها الهاً للحق والعدل وكاشفاً للحقائق، فإله العدالة هو اله المعرفة نفسه. وحيث ان مفهوم العدالة الاجتماعية يقوم على تحقيق الانصاف لجميع افراد المجتمع فتعتبر نظرية سياسية فلسفية تتبنى ضرورة النظر الى ابعاد تحقيق العدالة التي تتجاوز القوانين المدنية والجزائية فيما تهدف العدالة الاجتماعية الى التركيز على تحقيق علاقات عادلة بين الفئات والمجموعات المختلفة داخل المجتمع .

واثارت هذه القوانين الكثير من البحوث اللغوية والقانونية منذ اكتشافها وحتى الان، لتنظم العلاقات الاجتماعية وفق قوانين متعارف عليها ومن يخرج عنها يكون تحت السألة القانونية، الا ان نشأة المفهوم تعود الى القرن التاسع عشر، حيث ذكر لاول مرة على لسان الايطالي (تاباريلي دازجليو) في عمله بمقالة "نظرية عن القانون الطبيعي" كرد فعل على الاثار السلبية للعولمة الاقتصادية، حيث كان محورها هو العدالة الاقتصادية وتوزيع الثروات ليتوسع المفهوم ليشمل اوجه عدم المساواة المختلفة بما فيها التمييز العرقي والتميز على اساس النوع او الفئة الاجتماعية .ومع وجود حكومة عادلة تعطي الروح للاجتماع الانساني وتجسد العدل يكون الحرص على تحقيق اعلى مستوى من الانصاف حيث يزول كل شكل من لشكال الظلم الاجتماعي.

ولهذا فأن العدالة الاجتماعية نظام يهدف الى ازالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة بين طبقات المجتمع، وتهيأة الظروف للافراد كي يغيروا من حياتهم للافضل بتوفير كافة الخدمات، وفي ها الاطار يؤكد خبراء الاجتماع ان العدالة الاجتماعية هي رؤية للحياة تتأسس على مباديء عامة اهمها مبدأ المساواة ومبدأ اتاحة الفرص والحريات للجميع على قدم المساواة فالعدالة الاجتماعية هي العمود الفقري للمجتمع المستقر.

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية في الشريعة الاسلامية

ان موضوع العدالة ملتصق بالامة كمجتمع عربي اسلامي منذ النشأة وعبر مراحل حضارية متقدمة، فكان الهدف المنشود من خلال القوانين التي تم العثور عليها، وتم تأكيد هذه المفهوم عندما مجيء الاسلام ان العدالة من مفهوم منظور الاسلام مشروع حضاري ذو ابعاد انسانية واخلاقية ولا يتحقق الا من منطلق العدالة التي خلقت الانسانية لتحقيقها بين المكونات البشرية. لانه الوسيلة المثلى التي تنشد تنظيم مجتمع يعيش فيه الناس يسوده العدل والمساواة والاخاء وبعيد عن الظلم حيث لم يترك الاسلام فرصة للناس للعبث بهذه المباديء السامية الذي جعل العدل فيها امراً قائماً، وان العدل الالهي قضية بديهية لا يرقى اليها الشك لذا نجد القرأن الكريم قد عزز حكم العقل بذلك بقوله تعالى: { إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي القُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ والمُنْكَرِ وَالبَغْيِ يَعِظُكُمْ لعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} (القرأن الكريم)، ونجدها في احاديث للرسول (ص) ومنها ((لعدل الامام العادل لرعيته يوما واحدا افضل من عبادة العابد في اهله مائة عام او خمسين عام)) (القاسم بن سلام ، ابو عبيد (ت:224هـ)، الاموال، بيروت) وما جاء به الخلفاء الراشدين والائمة الصالحين.

وان مفهوم العدالة الاجتماعية تتضمنه النسبية، ويختلف من اتجاه فكري لاخر، وعلى الرغم من الاسلام يؤكد على تطبيق العدل بين الناس الا ان المفهوم تختلف طبيعته في الشريعة الاسلامية لاختلاف تصور الشريعة لها عن تصور النظم الوضعية المقارنة، اذ انها جاءت اساساً لاقامة العدالة بصورة عامة والعدالة الاجتماعية بصورة خاصة.

وتظهر اهمية العدالة في الاسلام بأنها تنظم كل العلاقات الانسانية، كما تنظم مباديء الحكم الاسلامي لان غياب العدالة سبب في زوال الحكم وخراب العمران (السمالوطي،نبيل،بناء المجتمع الاسلامي)، وقد اوجد الاسلام قواعد قانونية تحقق العدالة ومنها المساواة في الاصل . ومثال على تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع قوله (ﷺ) { أَتَشْفَعُ في حَدَ من حُدُودِ الله } (النيسابوري، ابي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري(ت:261هـ)، صحيح مسلم ،1991).

وكان العدل هو المقصد الاول للشريعة وكل الطرق التي تضمن تحقيقه هي طرق شرعية (المودودي،ابو علي ، الحكومة الاسلامية) . وفي التصور الاسلامي تعد العدالة ركناً من اركان ثلاثة لمنظومة قيم النهوض، وان اي مراجعة عملية للبناء السياسي الاسلامي تفصح عن ان مبدأ العدالة ظل دائم المبدأ الاصيل في نظام القيم السياسية (صالح،غانم محمد،مفهوم الحرية في الفكر السياسي،2014).

وان اسس العدالة الاجتماعية في الاسلام هي التحرر الوجداني المطلق والتكامل الاجتماعي الوثيق والمساواة الانسانية الكاملة، وفـي التصور الاسلامي تتجدد معالم العدالة الاجتماعية بالعـــدل والاحســـان والشورى، والتوازن بين حقوق شعب وحقوق السلطة السياسية وجعل من اهم غايات النظام السياسي ان يجعل محور العدالة الاجتماعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، لان العدالة الاجتماعية هي مقصد من مقاصد الشريعة الاسلامية وغاية الافراد والجماعات الذين يتشكل منهم المجتمع ويتكون، والدولة باعتبارها تنظيم سياسي قانوني فتكون مهمة حسن ادارة هذا المجتمع وتنظيم اموره على اسس العدالة الاجتماعية اولى مهماتها.

المطلب الثالث: **عناصر العدالة الاجتماعية وطرق تعزيزها والمعوقات التي تعترضها**

على الرغم من ان مصطلح العدالة الاجتماعية لا يزيد عن 150 عام من الوجود، الا ان تاريخ البشرية قد تميز بالنضال من اجل تحقيقه. وان مباديء العدالة الاجتماعية تشكل ركناً اساسياً لتحقيق التقدم لاي مجتمع فضلا عن وجود منظومة فكرية ومنهج اخلاقي واحكام تشريعية تضمن لجميع الافراد المساواة التامة امام القانون، وفي ها الاطار يؤكد خبراء الاجتماع ان العدالة الاجتماعية هي رؤية للحياة تتأسس على عدة مقومات وعناصر التي تسعى الى تحقيق للعدالة الاجتماعية والتي تعتبر العمود الفقري للمجتمع المستقر ومن ابرزها:

- الاهتمام بقضايا الظلم الاجتماعي.
- حب الذات الاجتماعية واحترام الاخرين وحفظ كرامة الانسان.
- الحركات الاجتماعية.
- مناهضة العنصرية.
- تحقيق تكافؤ الفرص.

- التنمية العادلة والقضائية.
- التعاون والتكافل.
- التوعية بأهمية العدالة الاجتماعية.(امين، ابو بكر علي محمد، العدالة مفهومها ومنطلقاتها، 2010. الصلابي،م.س)

ومن ابرز التحديات التي تعرقل فاعلية وتحقيق العدالة الاجتماعية هي الفساد والامية وتكافؤ الفرص ولم يكن مصادفة ان يكون احد اسباب الحراك الاجتماعي الذي تشهده المنطقة منذ اندلاع ثورة تونس في ديسمبر / كانون الاول 2010 هو غياب العدالة الاجتماعية وان يكون ايضا اهم مطالب الحراك الاجتماعي فمبدأ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والتي تمثل حجر الاساس في العدالة الاجتماعية غائبة في البلدان العربية، وبقدر تعلق الامر بالتجربة العراقية فان معيار مدنية الدولة وديمقراطيتها لن يتحقق الا في ظل علاقات تتجاوز الاستقطاب والتهميش الاجتماعيين والضامنة للحقوق والضمانات الاجتماعية الاساسية وهذه لن تتحقق الا عبر تغييرات في بنية الدولة الراهنة وطابع اقتصادها.

والعدالة الاجتماعية في السياسات المعاصرة والفلسفة السياسية والمعاملة العادلة كما انها اشارة الى المؤسسات والقوانين التي توفر بشكل جماعي مثل هذا الانصاف والذي يتم تطبيقه على الحركات التي تسعى الى العدالة الاجتماعية والتي تعزز الحقوق وكافة الحريات مما يجعل الفرد اكثر ايجابية فهو ينال كافة الحقوق والذي بدوره يعمل على تقدم المجتمات وبشكل افضل.

وكما يعتبر الاستبعاد الاجتماع، الفساد الاداري والمالي، الصراعات الطائفية، والصراعات الحزبية السياسية معوقات العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها (فهمي، محمد سيد، العدالة الاجتماعية استراتيجيات وآليات، الاسكندرية).

الا ان تكافؤ الفرص، المشاركة السياسية، مكافحة الفساد، ثقافة الديمقراطية واشاعة ثقافة الحوار تعتبر من سبل تحقيق العدالة الاجتماعية (الهيتي، هادي نعمان، اشكالية المستقبل في الوعي العربي، بيروت). ومن اولى واجبات القضاء تحقيق العدالة، لكن يتوجب لتحقيقها مستلزمات، وان المتأمل من المفاهيم التي ساقتها محكمة التمييز الاتحادية لا بد ان تخرج بنتيجة تفصح عن الفهم الواعي لها ودورها المتميز في نشر العدالة، ويدل ذلك على ترجمة واضحة لاتجاه القضاء وهو يتخطى حرفية الصوص الجامدة (العبيدي، عواد حسين، تأويل النصوص في القنون"دراسة موازنة بالفقه الاسلامي معززة بالتطبيقات القضائية"، القاهرة،2019).

ولهذا يمكن القول ان العدالة امرها عظيم لان دورها حاسم في تحقيق الاستقرار وعليه لا يمكن ان تتحقق الغاية من القانون وهي العدالة من دون وجود عنصرين اولهما ان يبقى القانون على الجميع دون استثناء، وثانيهما ان تكون الجهة على تنفيذ القانون مستقلة .

المبحث الثاني: مفهـــوم الاصلاح التشريعـــي

المطلب الاول: تعريف الاصلاح التشريعي

المطلب الثاني: اصول وضوابط الاصلاح التشريعي

المطلب الاول: تعريف الاصلاح التشريعي

يعد الاصلاح التشريعي (Legislative reform) احد ابرز ومكونات السعي نحو عملية الاصلاح بمفهومها الواسع والتي تشمل اعادة النظر بصورة شمولية ومعمقة بمراحل العملية التشريعية كخطوة نحو تحقيق مزيدا من العدالة والانصاف .

والاصلاح (Reform) في اللغة هو ضد الفساد ونقيض الافساد، وجعل الشيء اكثر اصلاحاً، وهو من الفعل (صلح، صلاحا وصلوحا) (ابن فارس،ابي الحسن زكريا،مقاييس اللغة، القاهرة). وجمعه اصلاحات ومصدره اصلح وهو تقويم وتحسين وتغيير، اي التغيير من حال الى حال (مختار، احمد عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة).

اما اصطلاحا فهو تغيير او تبديل نحو الافضل وهو يوازي فكرة التقدم وينطوي على فكرة التغيير جوهريا نحو الافضل (الورتي،احمد ابراهيم،2020). وان اصلاح القوانين او الاصلاح القانوني عملية تتمثل في دراسة القوانين الموجودة بالفعل، واجراء تغييرات فيها وتنفيذها بهدف تعزيز العدالة او الكفاءة، علما ان هذا المصطلح مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهيئات اصلاح القوانين والتي تمثل المؤسسات التي نشأت بهدف تسهيل عملية اصلاح القوانين. وفي البعد التاريخي نجد انها ظاهرة وجدت منذ الازل ومستمرة لغاية الان، وظهرت مع ظهور اولى حالات الفساد والظلم وانعدام العدالة الاجتماعية.

والاصلاح مقصد قرأني عام الى مقصد خاص وهو الاصلاح التشريعي دلت عليه الكثير من نصوص الكتاب الكريم قال تعالى: { إِلَّا الَّذِينَ تابُوا مِن بَعْدِ ذلكَ وَأَصْلَحوا فإنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ } (القرأن الكريم). والتي صرحت بأن غاية الله من خلق العالم ايجاده على هيئة صالحة تمكن قيام حضارة انسانية قوامها الاخاء الانساني لتتلائم مع عالمية الرسالة الخاتمة.

اما التشريع (Legislative) او التشريعية فهو يعد المصدر الرئيسي الاول للقانون، وفي اللغة فهي مأخوذة من الاصل (شرع) اي سن الاحكام والقواعد للناس (الفيروز ابادي م.س) ، والتشريع من اشراع بابا في الطريق اي بينه واوضحه اي جعله شارعاً (الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جوهر القاموس،1969)، فهي كل قاعدة قانونية تصدر عن سلطة عامة يختصها المجتمع بوضع القانون وفقا للقواعد الدستورية المعمول بها في الدولة (العكيلي، علي مجيد،العدالة التشريعية ودورها في حماية الحقوق المكتسبة،2020) وفي الاصطلاح هو خطاب الله تعالى المتعلق بالعباد طلبا او تخييرا او وضعاً (الزجيلي، محمد، الاعجاز القرأني في التشريع الاسلامي،1436هـ). وقد وردت كلمة التشريع في القرأن الكريم بمعنى يشمل كل العقائد والاحكام وعبادات ومعاملات واخلاق وغير ذلك. اما معنى التشريع كمصطلح قانوني فهو نص مكتوب او مجموعة من القواعد القانونية التي تصدر عن سلطة تشريعية (الربيع ، فايز، مفهوم الاصلاح في القرأن الكريم).

ويعرف ايضا انه الطرق الرئيسية الخاصة باصلاح القوانين في الغاءه وانشاء قوانين جديدة والدمج بين القوانين والتشريعات الاساسية .

والاصلاح التشريعي من حيث التصور الاسلامي يرتبط باصلاح الفرد لنفسه، واصلاحه لما حوله، والاصلاح التشريعي يتعلق باصلاح سلطات الحكم التشريعية والتنفيذية والقضائية واقامتها على منهج الله تعالى. واهم سلطة هي سلطة التشريع، لان التشريعات الوضعية لا تخرج عن اطار ومقاصد الشريعة الاسلامية لان فيها من الاسس والقواعد ما يجعلها قابلة للتطبيق في مختلف الظروف. ولانها شريعة صالحة ومتطورة لكل زمان ومكان .

والاصلاح التشريعي كمصطلح شرعي هو يشمل القواعد التشريعية المستمدة من النصوص الثابتة (القرأن والسنة) لانها احكام منزلة ولا تحنكل التغيير والتبديل، اذا ان الاصلاح والتعديل يكون في الاحكام الاجتهادية التي لا نص لها .

والهدف من الاصلاح التشريعي هو الارتقاء بجودة التشريع وتحسين مادته، وهي ابعد ما تكون عن الطابع السياسي لتحقيق الصالح العام بصورته المجردة (بكر، عصمت عبد المجيد، مشكلات التشريع،2014).

المطلب الثاني: اصول وضوابط الاصلاح التشريعية

من اهم عناصر الامم ورقي المجتمعات هو البناء المؤسساتي للدولة. ومن الناحية القانونية يقاس تطور المجتمع على مدى وضوح الاسس التشريعية فيها والذي يمكن تحقيقه من خلال انشاء منظومة تشريعية متكاملة ضمن سياسة تشريعية عامة تراعي تحقيق المصلحة العليا للدولة ، فالتشريع بهذا المعنى ليس مرادفا للقانون، وانما هو من اهم مظاهره (نية، بشرى،المدخل لدراسة العلوم القانونية،المغرب،2017)، ويتكفل التشريع بتنظيم العلاقت الاجتماعية في الدولة بمختلف صورها وحمايتها خلال مراحل التطور الاجتماعي .بحيث لا تغلب مصالح اجتماعية مصالح اجتماعية اخرى اذ ان جوهر التشريع يقوم على الموازنة بين المصالح بما يحقق التوفيق بينها والتنيق بينها وبين القيم التشريعية. (بسيوني، مجموعة قوانين ولوائح السلطة التشريعية في بعض النظم القانونية العربي،2005).

وتعتبر الديمقراطية شرطا اساسيا لكفاءة التشريع ورسوخه في البنية الاجتماعية لما كانت فكرة الشرعية هي فكرة ملازمة لمبدأ المساواة والعمومية امام القانون ومناقضة لمفهوم الاستثناء من تطبيق احكام التشريع اذ ان اسوأ انواع الاستثناء هو الذي يصرح القانون به في مضمون مواده ونصوصه ويتعين ان يتم التحاشي والتي تفتح باب الاستثناء ومنفذ الثغرات ايا كانت الجهة والتي تعتبر السلطة التقديرية في تقرير الاستثناء من التطبيق حتى يحتفظ القانون بهيبته ما لم تكن هناك ضرورة اجتماعية للاستثناء تحكمها قواعد موضوعية مجردة ينص عليها هذا التشريع، وفي حالات معينة يؤدي التشريع الى تفاقم اثار المشكلة اذ ان حلولها الواقعية تكمن في عناصر اخرى غير تشريعية ويكون دور الجانب التشريعي في حلها دوراً ثانوياً .

وان من بين معايير واصول اصلاح التشريعات لا بد ان تنطلق من رؤية ثاقبة ومستوعبة للمجتمع وحاجاته وتطلعاته، وتحديد المرجعيات العامة التي ترجع اليها التشريعات كافة، ومدى ملائمة القوانين كنصوص للتغيير الحاصل في المجتمع (الشيرازي، السيد مرتضى الحسيني،المرجعيات العامة للاصلاح التشريعي) وحيث ان التشريع لا يدوم لان تطور المجتمع مستمر لذلك فان التشريع دائما ما يكون

معرضا للتعديل حسب تلك المتطلبات، فالحاجة الى احداث تغيير في التشريعات تعتبر معيار اساسي وانعكاس لفلسفة سلطة الدولة.

وبالنظر الى سلبيات التشريع المتمثلة بالجمود بسبب وضعه في قالب مكتوب، او بقواعد مكتوبة بالفاظ محددة من شأنه يجعله جامدا لا يساير التطور التلقائي للحياة الاجتماعيـــة. الا انـــه تعتبر محدودة مقارنـــة

بمزايا وخصائص عديدة والمتمثلة كونه قاعدة سلوك عامة ومجردة وملزمة ومقترنة بجزاء، وصدوره عن طريق سلطة مختصة بطريقة تلقائية مع تدخل ارادة واعية متمثلة بالسلطة التشريعية في شكل مكتوب في صورة وثيقة رسمية حتى يعلم الكل بها ووضوحها وامكانية حصرها والاحاطة بها والتي جعلته يحتل مركز الصدارة بالنسبة لجميع مصادر القانون الاخرى، مما يفسر الاهمية الخاصة التي اعطيت للتشريع في تنظيم المجتمع.(النية، م.س).

ويعتبر البحث القانوني الدقيق اساس وجوهر الاصلاح التشريعي، والذي سيتاثر بطبيعة الاهداف لذا فأن عملية الاصلاح التشريعي ليس بحثا اكاديمي نظري بل طابع عملي، اذ تجد الجهة الخاصة والقائمة على عملية الاصلاح نفسها امام اجراء ابحاث عملية او تجريبية في مجالات متخصصة اخرى غير القانون لتنظيمه بقواعد قانونية عامة مجردة غايته تطوير القانون يأخذ بالاعتبار كافة المتطلبات للوصول الى عملية اصلاح متكامل وازالة اي تشوهات تشريعية كخطوة نحو اصلاح تشريعي يحقق مزيدا من من الانصاف والعدالة. لانه يعني حركة اصلاح وتحديث جذري ترتبط بالسياسات التشريعية بركائزها ومنهجيتها واهدافها الذي يرتبط بالسياسات والاهداف، فنجاح هذه المهمة يبدأ من تكامل الادوار كمنهج عمل لتوظيف العقول والرؤى.

وكما للاصلاح التشريعي اصول وضوابط لغرض تحقيق العدالة الا ان في الوقت ذاته هناك معوقات والتي تلعب دورا سلبيا لعملية الاصلاح ومن اهمها الفساد بكل انواعه والذي يعمل على تقييد الارادة السياسية وعرقلة محاولات الاصلاح في الدول النامية خاصة، وبالتالي فأن اصلاح التشريعات وتعميق ثقافة النزاهة وسيادة القانون وتفعيل اجراءات الوقاية من الفساد من شأنه المساس بمصالح السياسيين، والحصانة التي توفرها بعض القوانين وتحميهم من الملاحقة والخضوع والمسائلة، لذا نجدهم يدفعون نحو عدم اجراء اي تغييرات في القوانين التي توفر مزايا ومنافع غير مشروعة.فضلا عن ضعف النظام الرقابي يؤدي الى تكريس

حالات الفساد والمنتفعين منها. فالقرار السياسي في بعض الحلات يتدخل ليؤمن الغطاء والحماية من المساءلة. وعدم الاستقرر السياسي والتحديات الخارجية وعدم ادراك القيادة السياسية اهمية مراجعة التشريعات ومواكبة التشريعات الدولية والدولية يكون سبب غياب الارادة السياسية للاصلاح، وعليه يمكن القول ان نجاح عملية الاصلاح التشريعي لا يتم الا بعد اجراء عملية اصلاح سياسي شاملة يكون الجانب التشريعي من ضمن فقرات الاصلاح لتخطيط استراتيجيات الاصلاح التشريعي ورسم سياستها وتنفيذها.

المبحث الثالث: اثر الاصلاح التشريعي في العدالة الاجتماعية

المطلب الاول: اثر الصياغة التشريعية على الاصلاح القانوني

المطلب الثاني: القاعدة القانونية للعدالة الاجتماعية واثار تخلفها .

المطلب الاول: اثر الصياغة التشريعية على الاصلاح القانوني

نظراً لانتشار المذهب الاجتماعي وما نادى به من ضرورة تدخل الدولة في نشاط الافراد لتحقيق الصالح العام يحتل التشريع مركز الصدارة بالنسبة لمصادر القاعدة القانونية بعد ان كان العرف يحتل المكانة الاولى. وتأتي الحاجة الى تطوير التشريع واصلاحه بكونه مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة الصادرة عن السلطة التي تفوض بموجب احكامه، وتعتبر الصياغة التشريعية الاداة الرئيسة التي تسهم في الوصول الى الغرض من التشريع والغاية المراد تحقيقها من خلال اصدار القواعد على ان تكون في منتهى الوضوح ومنسجمة مع الدستور. وهي عملية تحويل القيم الى قواعد قانونية صالحة للتطبيق وتمنع حدوث المشاكل. وتحسين النظام القانوني في الدولة. (سلطان، انور،المباديء القانونية العامة،2002). واذ ان القانون معزول عن المستجدات المحيطة به الا انه يشكل الواقع ليسير مع مستجداته حيث ان انفصال هذه العلاقة تدخلنا في مجال الامكانيات المعرفية بدون حلها ليبقى القانون والواقع كل في فلك يسبحون لذا فالنص القانوني وفن صناعة القانون خير من احتياجات الواقع لانها تلبي غاية المجتمع قبل جلو صوته.

ان كلمة الصياغة في اللغة مصدرها (صاغ)، والصيغة هي النوع او الاصل، وصاغ الكلمة بناها من كلمة اخرى، وصيغة الامر اي هيئته التي بُني عليها (كورنو،جيرار،معجم المصطلحات القانونية،1998). وفي الاصطلاح تعرف الصياغة بانها اداة لتحويل القاعدة القانونية الى قواعد منضبطة عملية صالحة للتطبيق الفعلي باستخدام ادوات كفيلة باعطائها الشكل العملي الذي تصلح به كقاعدة قانونية سهلة الفهم تطبق على قدم المساواة على الجميع (فرج، توفيق حسن، المدخل للعلوم القانونية،بيروت).

اما الاصلاح القانوني او اصلاح القوانين فهي عملية تقنية خالصة تتمثل في دراسة القوانين الموجودة والدعوة الى اجراء التغييرات في الانظمة القانونية وقد تتعارض كليا مع بعضها البعض ومن ثم تنفيذها بهدف تعزيز الكفاءة والعدالة، فضلا عن انها تعكس رغبات المواطنين وحقوقهم ويشمل تعبير اصلاح القوانين تطويره وتدوينه (تبسيط او تحديث) والتنقيح والدمج بينووضع قوانين حديثة وبالتالي يلزم تفسير الكلمات المشابهة وفقا لذلك. والذي بدوره يتميز عن التنقيح والذي يتعلق بالمظاهر التنظيمية للقانون كالتنسيق والاسلوب والمصطلحات .

وصيغة التشريعات تعني القواعد القانونية وبناؤها على هيئة مخصوصة وفقا لقواعد تلبية الحاجات تستدعي التنظيم في السلوك. وان صياغة التشريع تنطوي على اهمية في تحسين النظام القانوني في الدولة

وتخليصه من حالة عدم الاستقرار. فللتشريع جوهر ومظهر، فالمادة الاولية هي الجوهر في حين المظهر ينصرف الى الشكل الذي يظهر فيه الجوهر بحيث تكون قاعدة قانونية صالحة للتطبيق (سلطان،م.س).

وحيث ان الصياغة التشريعية هي وسيلة انشاء النصوص الرصينة لتكون قابلة للتطبيق العملي فلهذا تعتبرعلما مستقرا له اصول وضوابط وقواعد والتي تطورت بشكل كامل لتواكب التطور وموجات التقدم وتكون ذات اثر ملموس، ولضمان تحقيق الغاية المرجوة الصياغة باعتبارها الوعاء القانوني، اذ يتم اخذ المادة والتي هي جوهر القاعدة القانونية وانشاءها في قوالب من الفاظ بمصطلحات قانونية على وفق معايير محددة لاضفاء خاصية على النص (مرن او جامد او يتراوح بينهما) والتي يكون اثرها واضح في تنظيم كافة وظاهر الحياة في المجتمع. (تناغو، سمير عبد الرسول، النظرية العامة للقانون،الاسكندرية،1974. صبرة، محمود احمد علي، اصول الصياغة القانونية، دار النهضة،2004).

وحيث ان فكرة الاستقرار القانوني هو الهدف الاساسي عند الصياغة للنصوص التشريعية، فعليه يجب ان تكون الصياغة سليمة موضوعية محددة وواضحة من خلال توظيف الافكار بلغة سليمة متكاملة خالية من النقص والغموض وعدم تعارضها مع نصوص تشريعية اخرى والذي من خلالها تحقق التوازن الاجتماعي (صبرة،م.س. البهادلي، رافد خلف هاشم واخرون،التشريع بين الصناعة والصياغة، بغداد). فضلا عن ان ارتباط نجاح عملية الصياغة التشريعية بحجم كل من عمل الصائغ والمشرع والمتمثلة بمجموعة من المباديء والاخلاق المهنية التي تهدف الى حل المشاكل والصعوبات في فترة التشريع واقراره. ويستحسن ان يتم تفضيل التعبير الايجابي مع استخدام صيغة الاثبات والتي تمكن القاريء من فهم المعنى بسهولة والتأكيد على الجمل المكتوبة بصيغة المستقبل في مجال الالزام. اي ان يتم الالتزام بالدقة والثبات في استخدام الكلمات والمصطلحات في مواد التشريع وعدم ترك مسؤولية تعريف الكلمة للقاريء اذ يتم التأكد ن استخدام النص الذي يغطي المعنى المطلوب بالكامل (نصراوين،ليث كمال، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة، 2017)، اما ما يخص دور المشرع في العملية فهي متمثلة في االنظر الى المشروع من زوايا مختلفة لتحقيق التوازن لاطراف المعنية، ولا يخل بمبدأ المساواة والعدل والموضوعية والحيادية داعما الامن الاجتماعي والاستقرار، فالصياغة التشريعية الجيدة من شأنها ان تؤثر ايجابيا على عملية الاصلاح القانوني وان تكريس الصياغة الجيدة ومسلك الجهة المختصة بالتشريع نحو تطبيق سياستها العامة من خلال التشريعات التي تضعها والي يتميز بقواعده القانونية التي تجعل من التشريع المكتوب هو اداة التطبيق لهذه

السياسة في كافة المجالات . لذا فإن اصلاح النظام القانوني هو اول شروط النهضة التي بها الرقي الفكري والعمق الثقافي للانتقال بالفرد ومن ثم المجتمع والدولة من التخلف والانحطاط الى التقدم والرفاهية والازدهار.

المطلب الثاني: القاعدة القانونية للعدالة الاجتماعية واثار تخلفها

ان القاعدة القانونية هي مجموعة من القواعد القانونية والتي تهدف الى تنظيم السلوك لكل فرد بطريقة تحافظ على النظام الاجتماعي داخل المجنمع الواحد (ذنون،حسن علي،فلسفة القانون،1975). وعليه توصف بانها قواعد تقويمية وليست تقريرية اذ تقوم سلوك الفرد حسبما ترسمه القواعد له، وتتوجه على سبيل الامر والتكليف باتباع امر ما دون ان تعطي للافراد حرية مخالفة هذا الامر . وهذا هو التكليف الذي استنتج من مضمون القاعدة القانونية. اذن هي قواعد موجهة للاشخاص في صيغة مجردة او خطاب يتضمن حكما تقويميا سلوكيا واجب القيام به كقاعدة وليست محض نصيحة او توصية يحسن بالاشخاص ان يتبعوها اذ هي تنظم السلوك وتوجهه مباشرة او غير مباشرة على ان يتم الشعور بانها واجبة الاتباع والاحترام بمعنى الالزام في القاعدة القانونية.

وتتضمن القاعدة القانونية عدة خصائص واول هذه الخصائص ان تكون ملزمة التطبيق لتنظيم السلوك الاجتماعي (خليل ، مجدي حسن اخرون، المدخل لدراسة القانون،2008) ، وتكون مطاعة والطاعة لا تتوفر الا بتوفير الجزاء المادي لتكون القاعدة القانونية قوية. وتكون احكامها موضوعية وعامة مجردة اي ان ان القاعدة عندما تصاغ تستوعب جميع الفروض والاحتمالات وتطبق على الجميع وتخاطب الاشخاص لصفاتهم وليس لذواتهم (الشاوي، م.س)، اذ ان القانون بعموميته وتجريده هو الضمان الحقيقي لحريات الافراد وامنهم اذ انهما صفتان متلازمتان وبالعكس.

وبالجدير بالذكر يأتي في مقدمة الخصائص انها تنص على المساواة بين سائر المواطنين داخل المجتمع وعلى الكل احترامها والتقيد بها وتعد هذه الخاصية من المكونات الاساسية للقاعدة القانونية .

وان جوهر القاعدة القانونية في الحكم هو الذي يعطي القاعدة القانونية ميزتها الحقيقية حيث انه قاعدة سلوك اذ ان القاعدة القانونية تتكون من عنصرين اساسيين هما (الفرض بمعنى الواقعة او السلوك) و (الحكم اي الحل بمعنى حكم القانون في الواقعة) ومنها تتكون الصياغة النموذجية للقاعدة (الشاوي، م.س) .

وحيث ان القاعدة القانونية ترتبط بالحياة الاجتماعية بشكل مباشر بسبب الدور المهم الذي يقوم فيه المجتمع بتنظيم العلاقات بين الافراد وبالتالي لا يمكن ان تطبق القاعدة القتنونية دون وجود نظام اجتكاعي يساهم في تطبيق النصوص القانونية، الا انها تختلف عن قواعد العدالة والتي هي مجموعة من القواعد تهدف الى خير الانسانية والمجتمع ولا تنصرف الى اشخاص محددين وتعني الشعور بالانصاف وهي متغيرة لا توصف بالثبات لانها رد فعل لاحداث اجتماعية، ورغم انها مقترنة بجزاء يلحق مخالفتها().

والقانون كضرورة تفرضها الحياة في المجتمع لذلك فالانسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمعزل عن الجماعة لانه لا يمكن ان تستقيم حياة الفرد منعزل ووحيد عن بقية الافراد الاخرين لانه بذلك يفتقد انسانيته لذلك فالقانون ضرورة حيوية لاستقرار واستمرار حياة الافراد داخل الجماعة تحقيقا للعدل والسير بالمجتمع نحو التقدم والازدهار.

الخاتمـــة: العدل ميزان الله في الارض وقيمة مطلقة ربانية، والعدالة مفهوم اساسي في فلسفة الاخلاق والسياسة والحقوق وقاعدة اجتماعية اساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض، فالانسان لا يقوى على تحقيق اهدافه بمعزل عن الاخرين. فالعدالة محور اساسي للاخلاق وهي قاعدة تنطلق منها البحوث ايجاد المعايير الاخلاقية والقانونية.

والعدالة الاجتماعية مفهوم عام يشمل كل مجلات الحياة، وتعني نوعاً من المساواة له اهميته في تحقيق الصالح العام. وانها كل انسان يجب ان يأخذ صفة من الحياة بشكل متلائم مع شخصيته الانسانية، ومع وجود حكومة عادلة تعطي الروح للاجتماع الانساني وتجسد العدل يكون الحرص على تحقيق اعلى مستوى من الانصاف حيث يزول كل شكل من لشكال الظلم الاجتماعي . والاسلام حقق العدالة الاجتماعية وحارب شتى انواع الظلم ولم يميز في ذلك بين المسلمين وغير المسلمين.

والعدالة الاجتماعية منظومة فكرية اقتصادية اجتماعية تتضمن في الانظمة السياسية عن طريق القوانين والدساتيرواستكمال التشريعات الضامنة للديمقراطية والحريات لسد العوز التشريعي .

وان السياسة التشريعية تعتبر حجر الاساس في عملية الصياغة التشريعية للقوانين بما يتوافق هذه السياسة التي تسعى الى تحقيقها للوصول الى تطبيق الدولة القانونية، وان النهوض باصلاح متكامل يأخذ بالاعتبار كافة المتطلبات للوصول اليها ويتطلب دراسة ومراجعة شمولية للتشريعات وضمن مصفوفات تؤدي الى ازالة اي تشوهات تشريعية وذلك كخطوة في الطريق نحو الى اصلاح تشريعي يحقق المزيد من الانصاف والعدالة تثبيتاً لدولة الحق والقانون. فالعدالة الاجتماعية مقصد شرعي وقيمة اخلاقية مهمة في نهضة المجتمعات وبناء الدول الرشيدة، والايمان بضرورة الاسس السليمة لاي عمل ومسعى للوصول الى نتائج سليمة يحتم على اي عمل قانوني ليس الوقوف على هذه الاسس ببالغ التركيز والدقة لبناء الانسان القانوني السليم كمنطلق لتحقيق ما نصبو اليه كغاية العدالة من العدل فحسب، وانما معرفة ما خلف تلك القوانين وروحها وغايتها ليكون ناجحاً فيهما حين احقاق العدل في سن القوانين واحقاق العدالة في تطبيقها. ومن المعروف ان سيادة القانون هي الاساس في تطبيق العدالة بحيث يقف الناس امامه لا فرق بين فرد واخر، والقانون يصدر عن سلطة تشريعية مختصة والذي يتجلى بمجموعة قواعد قانونية تفرض على الناس بغية تحقيق النظام واقامة العدل بين الناس .

ويجب ان لا يكون الاصلاح القانوني مجرد موضوع للحوار وانما يجب ان يشمل كل الاطراف ذات المصلحة واجراء حوار عام، على ان ينال المجتمع المدني والاعلام صوتا اكبر في مناقشة حماية الحقوق ونوع طبيعة التشريعات المطلوبة اي تكون عملية استشارية لتأمين حقوق الانسان في التشريعات. لذا فإن اصلاح النظام القانوني هو اول شروط النهضة التي بها الرقي الفكري والعمق الثقافي للانتقال بالفرد ومن ثم المجتمع والدولة من التخلف والانحطاط الى التقدم والرفاهية والازدهار.

قائمـــة المراجـــع والمصـــادر :

1. الابشيهي، شـهاب الـدين، المسـتطرف فـي كـل فـن مسـتظرف، ج1، ص181. الصلابي، علي محمد محمد، العدالة من المنظور الاسلامي،لبنان، ص11.
2. الفيروز ابادي، مجد الدين ابو طاهر محمـد بـن يعقـوب(ت:817هـ)، القـاموس المحيط،تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مسسة الرسالة، بيروت، ط8 ، 2005، ج3، ص1317.
3. الفيومي،ابو العباس احمد بن محمد بـن علـي(ت:770هـ)،المصباح المنيـر فـي غريب الشرح الكبير،بيروت .ج2،ص745.
4. الجوهري،ابو نصر اسماعيل بن حماد (ت393هـ)،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية،تحقيق:احمـد عبـد الغفـور ، بيـروت ،ط4 ،1987،ج5،ص1760. ابـن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711ه) ، لسان العرب ، دار المعـارف ، 2016، ،ج11،ص430.
5. الجرجاني،علي بن محمد،التعريفات،القاهرة،1938،ص128.
6. القرأن الكريم ،سورة الطلاق،اية:2 .
7. الغزالـي، ابـو حامـد محمـد بـن محمـد(ت:505هـ)، المستصـفى فـي علـم الاصول،تحقيق:محمد بن عبد السلام،2007،ج1،ص157.
8. ابن الحاجب،جمال الدين ابو عمرو عثمان بن عمر(ت:646هـ)،مختصرمنتهى السـؤل والامـل فـي علمـي الاصـول والجدل،دراسـة وتحقيـق وتعليق:د.نـذير حمادو،دار ابن حزم،بيروت،ط1، 2006،
9. المرداوي،علاء الدين ابو الحسن علي بـن سـليمان (ت:885هـ)،الانصاف فـي معرفة الـراجح مـن الخـلاف، قدمـه واعتنـى به:رائـد بـن صـبري،بيت الافكـار الدولية،2009،ج12،ص43.
10. ستون، ديفيد جون، مختصـر تـاريخ العدالـة، ترجمة:مصـطفى ناصـر،الكويت، 2012،ص9.
11. مصطفى،ابراهيم واخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقـاهرة،ط4، 2011، س544 .
12. الشاوي، د. منذر،دولة القانون،بغداد،2013ص51.
13. الميالي، احمد عدنان، العدالة الاجتماعية عند الامام علي(ع).رسـالة ماجسـتير، جامعة بغداد /كلية العلوم السياسية،2007،ص23.
14. قطب،سيد،العدالة الاجتماعية في الاسلام،القاهرة،1993،ص23.
15. صـــالح، مظهـــر محمد،الطبقـــة الرثـــة والاســـتبداد الشـــرقي فـــي العـــراق، بغداد،2015،ص18.
16. القرأن الكريم، سورة النحل ،اية:90.
17. القاسم بن سلام ، ابو عبيد (ت:224هـ) ، الاموال، تحقيق: محمد خليل هـراس، بيروت، 1986، ص13.
18. السمالوطي، نبيل، بناء المجتمع الاسلامي، ص245.

19. سليمان، عامر واخرون، محاضرات في التاريخ القديم، 1978، ص93.
20. النيسابوري، ابي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري(ت:261هـ)، صحيح مسلم ، دار احياء الكتب العربية، بيروت، 1991، ط1، ص1688.
21. المودودي،ابو علي،الحكومة الاسلامية،نقله:احمد ادريس،القاهرة،ط1 ، 1977،ص192.
22. صالح، غانم محمد،مفهوم الحرية في الفكر السياسي،عمان،2014،ص9.
23. امين، ابو بكر علي محمد، العدالة مفهومها ومنطلقاتها (دراسة في ضوء الفكر القانوني والسياسي الغربي والاسلامي)، 2010، ص182. الصلابي،م.س، ص228.
24. فهمي، محمد سيد، العدالة الاجتماعية استراتيجيات وآليات، الاسكندرية، ط1 ،2014،ص67.
25. الهيتي، هادي نعمان، اشكالية المستقبل في الوعي العربي، ط1، بيروت، 2003، ص147.
26. العبيدي، عواد حسين (دراسة موازنة بالفقه الاسلامي معززة بالتطبيقات القضائية)، ط1، القاهرة،2019،ص83.
27. ابن فارس،ابي الحسن زكريا،مقاييس اللغة، مراجعة: انس الشامي، القاهرة، ص491.
28. مختار، احمد عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة،ط1، 2008، ج2، ص1312.
29. القران الكريم، سورة ال عمران، اية: 46.
30. الورتي، احمد ابراهيم، مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط، سوريا،2010،ص29.
31. الفيروز ابادي / م.س، ص946.
32. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جوهر القاموس، ترجمة: حسين نصار، الكويت،1969، ج21،ص267.
33. العكيلي، علي مجيد،العدالة التشريعية ودورها في حماية الحقوق المكتسبة،،2020 ، ص3.
34. الزجيلي، محمد الاعجاز القراني في التشريع الاسلامي،ط1، 1436هـ، بيروت،ج1،ص81.
35. الربيع، فائز، مفهوم الاصلاح في القران الكريم، مقالة منشورة على موقع الراي،alrai.com.
36. بكر، عصمت عبد المجيد، مشكلات التشريع،بيروت، ط1، 2014، ص55.
37. نية، بشرى،المدخل لدراسة العلوم القانونية،المغرب،2017، ص5.
38. بسيوني، مجموعة قوانين ولوائح السلطة التشريعية في بعض النظم القانونية العربي،2005، ص11-12.
39. نية، م.س، ص7-8 .

40. الشيرازي، السيد المرتضى الحسيني، المرجعيات العامة للاصلاح التشريعي،مقال منشورannabaa.org/Arabic/studies/15055.
41. سلطان، انور،المباديء القانونية العامة،مصر،2002،ص94.
42. كورنو،جيرار،معجم المصطلحات القانونية،ترجمة: منصور القاضي، بيروت،1998، ص1013.
43. فرج، توفيق حسن، المدخل للعلوم القانونية،بيروت،1993،القسم الاول،ص164.
44. سلطان ، م.س، ص77.
45. تناغو، سمير عبد الرسول، النظرية العامة للقانون،الاسكندرية،1974. ص 362.
46. صبرة، محمود احمد علي، اصول الصياغة القانونية، دار النهضة،2004، ص65.
47. تناغو،م.س. ص18.
48. البهادلي، رافد خلف هاشم واخرون،التشريع بين الصناعة والصياغة،ط1، بغداد، 2009،ص34.
49. نصراوين،ليث كمال، متطلبات الصياغة التشريعية الجيدة، 2017، ص45-46.
50. ذنون،حسن علي،فلسفة القانون، ط1، بغداد،1975،ص181.
51. الشاوي، م.س، ص157.
52. خليل ، مجدي حسن اخرون، المدخل لدراسة القانون، 2008، ط1، ص35.
53. الشاوي، م.س، ص235.